دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

سمية موري
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة بشار

ملخص:

تعتمد الجزائر على المداخيل المالية المتأتية من صادرات قطاع المحروقات في تمويل العملية التنموية خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق لهذه الأسعار في الأسواق البترولية العالمية، ولقد بدى ذلك واضحا من خلال عدد وضخامة المشاريع المنفذة خاصة منذ سنة 2001 حين شرعت الحكومة في تبني عدد من المخططات التنموية والتي اتسمت بطابعها الإنفاقي الموسع والتي سعت من خلالها إلى إرساء معالم التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، أسعار البترول.

Résumé :

L'Algérie basée sur les revenus financiers provenant des exportations d'hydrocarbure pour le financement du processus de développement, en particulier après la hausse des prix du pétrole dans les marchés du pétrole mondial .

depuis 2001 L'Algérie exécute de grands projets lorsque le gouvernement a lancé l'adoption d'un certain nombre de programmes de développement : le programme de la relance(2001-2004) ,le programme complémentaire(2004-2009) et le programme (2009-2014)

Mots clé :développement économique, dépense public, prix du pétrole

مقدمة الدراسة: يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي موارد ميزانتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، و قد تفطنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها النفطية واستثمارها بفعالية.

وتلعب المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما ورئيسيا كمصدر تمويلي للعملية التنموية في الجزائر فهي بذلك تحدد كل مرة معالم الاستراتيجية الاقتصادية المطبقة على الاقتصاد الوطني،ففي سنوات السبعينات شهدت السوق البترولية العالمية أزمة نفطية سنة 1973 أين استعمل العرب النفط كسلاح مساندة للقضية الفلسطنية ما أدى إلى نقص في الإمدادات النفطية العالمية فارتفعت الأسعار من 2 دولار إلى 10 دولار ما سمح للدول النفطية بتحقيق فوائض مالية ضخمة عاودت الارتفاع ثانية سنة 1979 بسبب الحرب الإيرانية و نقص الإمداد النفطي الإيراني،أما سنوات الثمانينات شهدت أزمة نفطية عكسية سنة 1986 خنقت الاقتصاد الجزائري وأظهرت عجزه واعتماده المطلق على الثروة الأحفرية، وأمام عجز مصادر التمويل الداخلية لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي فكان التخلي على النهج الاشتراكي وتبني اقتصاد السوق أبرز الملامح التي شهدتها سنوات التسعينات.

وقد حاولت الجزائر خلال الفترة(1990-2000) التخلي عن الاعتماد الكلي لقطاع المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل المالية من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج التثبيت بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال التدابير التي تم تطبيقها على القطاع النقدي والمالي فحقق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو بـ4,6% 1998 إلا أن ارتفاع الأسعار مطلع سنوات 2000 جعل الحكومة تتجاهل البرامج التي تم الشروع في تطبيقها وتعاود الاعتماد على مداخيل صادرات المحروقات خاصة بعد تجاوز سعر البترول 120 دولار للبرميل سنة 2006 ما سمح لها بتكوين احتياطات صرف فاقت 100 مليون دولار.

إشكالية الدراسة: تأسيسا على ما سبق تكمن إشكالية الدراسة في ما هو الدور الذي تلعبه المداخيل المالية لقطاع المحروقات في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟و هل أن هذه المداخيل هي المحرك الأساسي و الوحيد للعميلية التنموية في الجزائر؟و كيف يمكن للجزائر التخلص من لعنة التبعية النفطية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى اعتماد التنمية الاقتصادية في الجزائر على مداخيل قطاع المحروقات من خلال عرض و تحليل معالم الاستراتيجية الاقتصادية المتبناة منذ الاستقلال و إلى غاية وصول الجزائر إلى بحبوحة مالية تعجز معطيات السوق الداخلي عن استيعابها، ولعلنا نحاول من هذه الدراسة فهم و تحليل معطيات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التبعية النفطية متسائلين عن وقت التخلص من مصدر تمويلي وحيد خاصة و أن الدراسات تشير إلى أن النفط سينضب من الجزائر بحلول سنة 2060.

أولا:أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

يعتبر النفط* من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

ففي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على النفط بسبب الثورة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، وقد تمكن المهندس الأمريكي أدوين ل.دريك (Edwin Drake) في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من استخراج النفط بيسير وسهولة وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة وفجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود.

ولعل النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترولSNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف " حقل عجيلة " كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف " حقل حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر[3].[1]

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء" قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونا طراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ، الإنتاج ، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة .

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت

سعر البترول في الجزائر** الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف، وبانضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك و الأوابيك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظميه تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية من حيث **الجودة و النوعية** فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0,83 فهو يحتوي على 34% بنزين، 24%غازوال، 32% وقود التدفئة و 8% زيت و1% برافين، [2] ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007، كما تملك الجزائر احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 بـ 4077 تريليون م^3 لترتفع سنة 2008 إلى 4504 تريليون م^3، وتعد الجزائر ثاني ممون لأوربا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري، وتؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي، وتعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من ايطاليا واسبانيا والبرتغال. [3]

وتتميز الجزائر باحتياطي متواضع من البترول وتكمن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 7% من إجمالي التصدير العالمي، بالرغم من أنها تمتلك احتياطات متواضعة مقدرة بـ 2,5% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي في حين تساهم بـ 3,2 % من الإنتاج العالمي ، ويتكون هيكل التصدير الجزائري في قطاع المحروقات سنة 2007 من: 14,5% من الغاز الطبيعي و7,6% من غاز البترول المميع GPL و 11,3% من الغاز الطبيعي المميع و 42,6% من بترول الخام 14,3% من المكثفات و 9,8% من المنتجات المشتقة. [4]

ثانيا:أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يمده بثلثي موارد ميزانتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، وقد تفطنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة.

1-تطور العائدات النفطية في الجزائر(1970-1986): خلال فترة السبعينات استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات وقد حققت الجزائر

تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية للأسواق الداخلية،و يمكن رصد تطور هذه العائدات في الجدول التالي:

الشكل رقم(1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985). الوحدة : مليون دولار

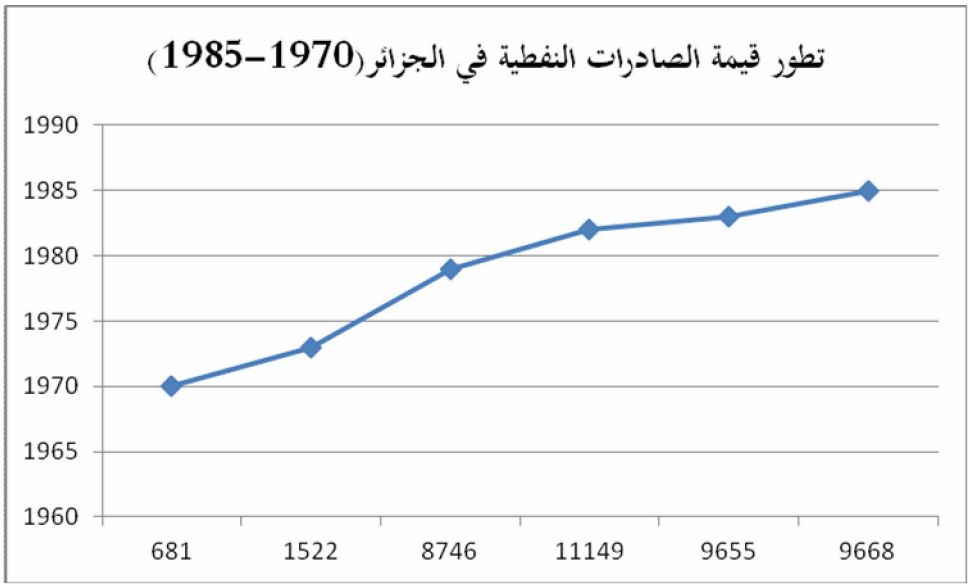

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك (Opec annual statistical bulletin

وتمثل هذه المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا **إيجابيا** على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و يمكن ذكرها كما يلي :

1- التجارة الخارجية: بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1,01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974، و 12,79 مليار دولار سنة 1984[5] في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974، 4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970-1977) على غرار مصنع تكرير النفط بأرزيو، مصنع تمييع الغاز المستخلص وأنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة .

2- الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا سنة 1974 بمقدار 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، لكن شهد عجزا خلال فترة 1971- 1978 ما عدا سنتي 1974 و 1976 إذ سجل 0,57 مليار دولار و 0,17 مليار دولار على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار البترول، وبقي رصيد الميزان التجاري موجبا طيلة فترة (1979-1984) بنسب متفاوتة.

3- الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970 -1984 ارتفاع مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار سنة 1978 و51,5127 مليار دولار سنة 1984

بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 و التي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4- الميزانية العامة: ترتكز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، وقد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وما عرفته من تصحيح لأسعار النفط، وفي سنة انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6,676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع في النفقات.

5- المديونية: تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة،[6] وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، وقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1970-1984 من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977، ولعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية ، وقد كان

اللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من005 ،15 مليار سنة 1978 إلى 20,078 مليار دولار سنة 1979.[7]

6- التضخم: شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليبلغ ذروته سنة 1977 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

2- تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986-2011) .

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

2-1-الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 و آثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري ،و لقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية.

الشكل (2): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000).

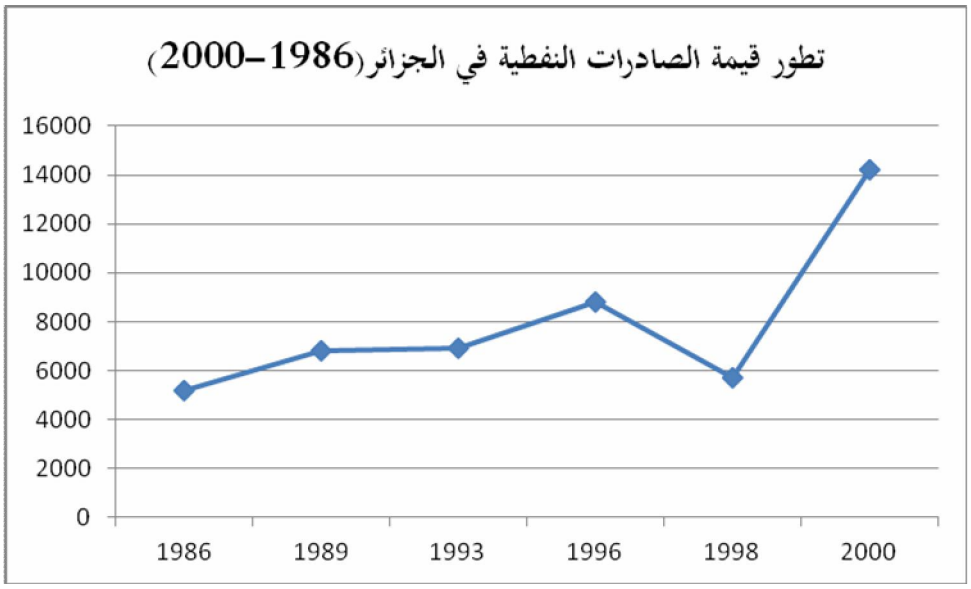

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك.

نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية بعد سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك سنة 1994،1993 و 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5،691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000.

وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار، وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي:

1- أزمة الديون : في سنة 1986 بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار، و عرفت اتجاها متزايدا بـ: 26,745 مليار دولار سنة 1988، 28,574 مليار دولار سنة 1989 و29,794 مليار دولار سنة 1990، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1992،1991 و 19993 حيث قدرت على التوالي بـ 28,636 مليار دولار ، 27,083 مليار دولار و26,540 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29,898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33,650 مليار دولار إلى 25,561 مليار دولار سنة 2000 ، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن.[8]

2 - تأثر الميزانية العامة: تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ 4،27 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17,7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج و ارتفاع إيرادات البترول، أما سنة 1993 بلغ العجز حدود 70,4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعملتها، فانخفض العجز سنة 1994 إلى حدود 57,4 مليار دولار، و قد شهدت سنة 1995، 1996 و 1997 رصيدا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع و تقليص المديونية و إعادة بعث النشاط الاقتصادي ، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة

النفطية و سجل رصيد الميزانية العامة عجزا مقدرا بـ101,4 مليار دولار، و لقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة إلى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة و التي تم تقليص بعضا منها أو تأجيله أو إلغاؤه.

2- 2-تطور العائدات المالية لقطاع المحروقات (2000-2011):

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الشكل رقم(3): تطور سعر البترول الجزائري(2000-2009).

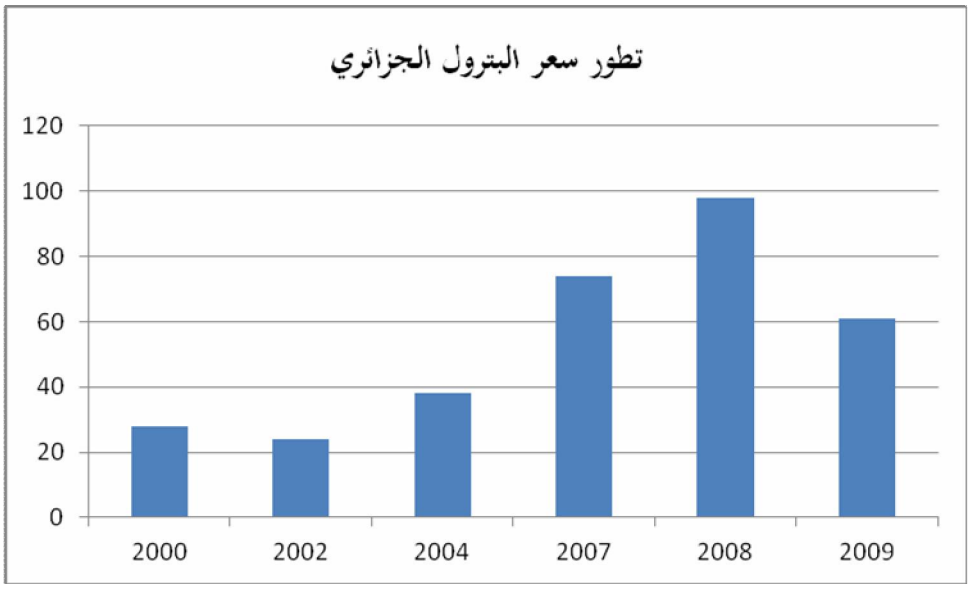

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابيك، أعداد مختلفة.

سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي:[9]

1- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.

2- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 الى1.6% 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5 % .

3- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار ، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007.

4- انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % لينخفض إلى 15.3 % سنة 2005 ثم 11.8 % سنة 2007.

5- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـ 3.1 % سنة 2004 ثم 4.9 % سنة 2006 ثم 5.9 %سنة 2007 ، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر ب 0.1 % سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز، أما قطاع الحديد و الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9- % سنة 2004 و تراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1-%سنة 2004، و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها بخلق فرص العمل و تطوير الزراعة و النقل.

6- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999الى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

وما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.

ولعل أهم الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية التي حققتها الجزائر: [10]

1- عودة الاستقرار و السلم بعد العشرية السوداء و ذلك بعد اقرار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.
2- مسح الديون و تحرير الجزائر من الاستعمار الاقتصادي.
3- تحويل الماء من عين صالح إلى تمنراست و الذي تم بدء العمل به في سنة 2011 بتكلفة قدرت بـ 197 مليار دج.
4- الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 1702كم و برنامج المليوني سكن 2004-2014.
5- جامع الجزائر الأعظم الذي سيكون المسجد الثالث بعد المسجد النبوي و مسجد مكة المكرمة مساحة والذي تم إطلاقه سنة 2004 بمساحة 200 ألف متر مربع.
6- مترو الجزائر الذي تم إطلاقه سنة 2011 و الذي يعد في المرتبة الثانية في افريقيا بعد مصر.

ثالثا: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري في ظل التخلص من التبعية النفطية.

ضمن دراسة شاملة حول تصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في آفاق2030 أي ما بعد البترول و الذي قد ينضب بصفة تكاد تكون نهائية بحلول عام 2026، ولتحقيق الأرقام و المتمثلة في ضرورة رفع الدخل الفرد من ليرتفع

من 4700 دولار سنة 2011 الى 11800 دولار في 2030 و تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر 7ر5 %ابتداء من 2015 و المحافظة على نمو في قطاع المحروقات ما بين الى 2 %في افاق 2030، التي تضمنها التقرير، تطلب وضع بعض الوسائل الضرورية لتجسيد تصور الجزائر 2030 في المخطط الخماسي المقبل .

و حتى يندمج الاقتصاد الجزائري مع متطلبات الألفية الثالثة بطريقة سلسة يتحتم عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي:[11]

1 -تنويع الاقتصاد : المحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و98%من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55%و68%) من إجمالي الجباية، من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

2 -حوكمة الإدارة "تبني الحكم الراشد":إن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية) وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب اضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.

3 -صناعة المعرفة : بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة والبحث العلمي، و يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10. % إذن ما هي **الأولويات** التي يجب على الجزائر مراعاتها لتحقيق نمو أشمل؟[12]

1-**ضمان الاستقرار الاقتصادي:**إن تحقيق النمو و خفض عجز المالية العامة والحساب الخارجي هما حجر الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل.

2-**بناء قطاع خاص نشط:**إن القضية الأساسية هي إيجاد أفضل السبل لاستخدام ما لدى الجزائر من موارد طبيعية وفيرة في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل، و لن يتحقق هذا إلا بوجود قطاع خاص نشط يعمل في مجالات الأعمال الزراعية والصناعة والخدمات و الانفتاح على العالم لمد الجسور والسماح بالدخول لمجالات الاستثمار والتجارة والخبرة الفنية.

3-**إصلاح سوق العمل:** إن إصلاح سوق العمل هو مطلب ضروري للاستمرار في خلق فرص العمل و التقليل من هي الاعتماد على الحكومة باعتبارها هي صاحب العمل المُفَضَّل و التوجه إلى إقامة مشروعاتهم الخاصة.

خاتمة:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية هو مفهوم ديناميكي مرن يتغير من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر وذلك بحسب تغير الزمان والمكان وتغير أهداف المجتمعات وتطلعاتها المستقبلية وظروفها. بيد أن مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة تبقى له ثوابت راسخة، وذلك على الرغم من مرونته التي أشرنا إليها، وتتمثل تلك الثوابت بالأهداف التنموية العامة التي تتطلع إليها كافة الدول، والتي سبق توضيحها. وبالتالي فإن المستوى الفعلي للتنمية الاقتصادية المتحققة يمكن قياسه بنسبة تحقق تلك الأهداف فهي المعيار العلمي المستخدم للقياس.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نوصي بـ:

- تقليل الاعتماد على قطاع النفط ضروري لضمان تحقيق نمو قوي ومتوازن .
- تحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل في القطاع الخاص .
- إن ضعف البيئة التجارية الجزائرية وعدم استقرار القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار يجعلانها إلى حدّ ما غير جذابة للمستثمرين الأجانب ما يلزمها بالتركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية المعقّدة التي تعرقل بدء الأعمال التجارية، [13]كما أن انتشار الفساد و الرشوة في الجزائر إذ صنفت الجزائر في آخر سلم الحرية الاقتصادية العالمية لسنة 2013 الصادر عن معهد "فرايزر" الكندي، حيث احتلت المرتبة 145 عالميا و14 عربيا، ووضع الاقتصاد الجزائري في خانة "الاقتصاديات المقيدة"، مرجعا سبب تدني ترتيبها إلى قضايا الفساد والنظام القضائي غير الفعال وكذا قانون الاستثمار.
- إصلاح البنوك المملوكة للدولة والتي تمثّل 90% من أصول القطاع المصرفي.
- تنويع الاقتصاد حيث يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.
- حوكمة الإدارة إذ أن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية) و ذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.
- صناعة المعرفة حيث بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة و البحث العلمي و لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري و المعرفة، إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10%.

المراجع والإحالات:

*- يعتبر الألماني أجريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية وكان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد و كان النفط يعرف باسم ميزوبوتيما في العراق فيما قبل الميلاد بآلاف السنين.

[1] - Rabah Mahiout ,« le pétrole algérien »,Enap , Alger , p 106-113.

**-تم تحديد سعر البترول الجزائري بـ 2,77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتدءا من يناير إلى مارس 1971

[2]- Rabah Mahiout , « le pétrole algériens » ,op_ cit , p 109.

[3]- مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر 1999.

[4] - Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie »,Alpha design, p222

[5] -www.imfstatistics.org

[6]- مجدي محمود شهاب ، " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديوان الخارجية "، الإسكندرية 1990، ص 21.

[7]-Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie », op_cit, p59.

[8] -www.imfstatistics.org

[9] -www.elmouradia.dz/ ecounomic de l'Algérie/donnée économique et social

[10]- دون كاتب،"خمسون سنة من الاستقلال،انجازات المرحلة و تحدي المستقبل"،جريدة الحوار اليومية على الموقع الإلكتروني:
www.radioalgerie.dz

[11]- مصباح حراق،"تحديات الاقتصاد الجزائري"،معهد المناهج متوفر على الموقع: http://www.veecos.net/portal

[12]- كريستين لاغارد،"زيادة الانفتاح و التنوع الاقتصادي لصالح كل الجولئريين"،مدونة صندوق النقد الدولي متوفرة على الموقع:
http://blog-montada.imf.org/?p=2134

[13]- دون كاتب،"الجزائر تتصدر ترتيب الحرية الاقتصادية بسبب الفساد و البيروقراطية"، جريدة الفجر متوفر على الموقع التالي:
http://uk.zawya.com/ar/